موقف الفكر العربي
من الحضارة الغربية

لحضرة صاحب العزة الدكتور أحمد زكي بك

(تابع)

الفكر العربي والديمقراطية :

ثم إلى الديمقراطية، تلك الصفة الثانية من صفات هذه المدنية، ونحن نعني بالديمقراطية هنا معناها الحرفي الذي يدل عليه لفظها، وتدل اشتقاقاته، ذلك حكم الشعب بالشعب. إنها الديمقراطية السياسية

إن العصور الغابرة لم تعرف الديمقراطية إلا حكمة في القول عابرة، وإلا نصيحة يأخذ بها من يأخذ ويدع من يدع، وإلا حثا للحكام على الشورى لم يبلغ حد الفرض، ولم يكن له أثر يطول

ولقد عدوا أثينية البلد الديمقراطي الأول الذي عرفه التاريخ، وكانت أثينية مع هذا مدينة من مدائن الإغريق أكثر أهلها العبيد. كانت ديمقراطيتهم ديمقراطية للقلة فيها من الأحرار. وكانت ديمقراطية محدودة مشروطة. وهي ديمقراطية ضاقت بالذي قال سقراط، بالذي صرح به من آراء، فقضت عليه بالموت. وهي الديمقراطية التي قام فيها فيلسوفها الثاني أفلاطون يقول في جمهوريته بحصر الحكم في فئة من خيار الناس، هي وحدها الصالحة، وهي وحدها المسئولة، وسائر الناس لها تبع

وجاء من بعد الإغريق الرومان فما عرفوا الديمقراطية في الحكم. كانت الديمقراطية بينهم اسما في عهود الجمهورية، ثم زال حتى اسمها في عهود الأباطرة. ولقد جهد الرواقيون الرومان في إبراز معنى المساواة بين الناس. سيسرو Cicero سنكا Seneca جايوس Gaius، وأضراب لهؤلاء. ولكن لم يكن لهذه الفئة من الحكماء والكتاب من أثر في أسلوب الحكم، إنما كان أثرها في القانون من حيث تخفيفه وترقيقه لا سيما على العبيد الأرقاء

وجاءت المسيحية فحاولت ما حاولته الأديان من قبل ومن بعد، أن تجعل الناس سواسية. وحاولت أن ترفع حظ الفقير، وأن تجعل الثراء أمانة في عنق صاحبه يرعى فيه، وبه، صوالح الناس. ولكن لم تلبث المسيحية أن صارت دين الرومان، ولم تلبث الكنيسة أن صار لها وجود ذاتي، وصار لها استقلال وقوة، وصار لها ثروة، وصار حكم، وصاحب الحكم لا ينزل عن حكمه طوعا ليقسمه بين الناس

وجاء الإسلام فقال بالذي قالت به الأديان وزاد. وجعل الحكم شورى. وارق جعله كفارة لشتى الخطايا، تفريجا له وتكريها فيه. وقال سلمان منا آل البيت. وقال: إن أكرمكم عند الله أتقاكم. وجعل للفقير حظا في مال الغني. وفعل وفعل ... ولكن لم يلبث الإسلام أن صار ملكا عضوضا، ولم يلبث الخلفاء أن صاروا حكاما مطلقين، يصلح منهم من يصلح، ويفسد من يفسد، والناس تتلقف الخير وتتلقف الشر بمزاقا كما يأتي به الزمان

وجرى الحال على هذا المثال في الأمم قرونا، لم يطمئن الناس فيها على ما في جيوبهم من مال، ولا على ما فوق أكتافهم من رؤوس. حتى جاء القرن السادس عشر، وبدأت بوادر الديمقراطية بين أمم الأرض في أوربا. بدأت بانشقاق الكنيسة على نفسها. ودافع المنشقون عن عقائدهم. والنقلة من الدفاع عن الحقوق الدينية إلى الدفاع عن الحقوق المدنية نقلة يسيرة. وجاء القرن السابع عشر فهب الإنجليز يوطدون دعائم السلطة في الشعب بالدفاع عن برلمانهم. فكانت الثورة. وكان أن طاحت الرأس الذي دار به فخر السلطان المطلق فأساءت حكما

وجاء القرن الثامن عشر فقامت الثورة الفرنسية، مهد لها الكتاب الذين أسموهم بالفلاسفة، فلتير Voltaire، ديدرو Diderot، مونتسكيو Montesquieu، روسو

وقبل الثورة الفرنسية بأعوام وقعت حرب استقلال أمريكا، وباستقلالها توطد الحكم الديمقراطي فيها

وانفسح المجال أمام الشعوب بعد ذلك لأن يتخذوا الديمقراطية عقيدة، وأن يتخذوها أسلوب حكم. وتعددت الأساليب إلى يومنا هذا، والغاية واحدة

والفكر العربي يقف من الديمقراطية، من حكم الشعب

بالشعب ، موقف المناصر الشديد المناصرة . وهو يشتد فى مناصرته لها بمقدار ما أعوزه منها وهو يناصرها ويعلم أنها لم تبلغ الغاية مما آمل الناس منها ، ولكنه يناصر لأنها إلى اليوم خير ما ابتدع الإنسان من أسلوب. والفكر العربى يناصرها وهو يعلم أن حكم الشعب يقابله حكم الشعب بالشعب وهو جاهل ، وخيم العواقب ؛ ولكنه يناصر لأن حكم الطغاة ، وهو أوخم عاقبة ، وهو أعون على دوام الجهل ودوام العجز ، ودوام الفقر ودوام الذل والمسكنة ، وكثيرا ما يسول لى الشيطان أن أرى أن الطغيان يأتى متاوإلينا ؛ أرحم منه الطغيان الذى يأتى من الأعاجم ، لأنه مع طغيان الأعجمى فى هذا العصر الذى قد يأتى العلم ، وقد تأتى الحضارة ، وقد تأتى نسائم للحرية لا تهب والأبواب مغلقة : والأجنبى الطاغية قد يكون أسهل إقالة ، وأنت أجدر معه ، إن قلت هلم ، أن تستجيب لك القلوب ، أو تستجيب الجناجر ، وإن كنت حسن الظن فقد تستجيب السواعد

العلم والديمقراطية :

فهذا هو العلم وهذه هى الديمقراطية ، أظهر صفات هذه المدنية الحاضرة ، وأضخم صفاتها . وقد جاءا الإنسانية معا . متواقتين كأنما كانا على ميعاد

وإلى جانب هاتين الصفتين صفات أخرى ، اتصفت بها المدنية الغربية ، بعضها تقدم العلم فى الزمن ، وتقدم الديمقراطية ، فكان من خوالقها . وبعضها تأخر فى الزمن عن العلم وعن الديمقراطية ، فكان من مخلوقاتها . وبعضها امتزج بها فلا تدرى أهو خالق أم مخلوق وسأصيب من ذلك طرفا

الحرية وحرية الفكر :

وأول هذه حرية الفكر ، وهى صفة من صفات المدنية الحاضرة أصيلة . بدونها لا يكون علم ممكنا ، وبدونها لا يكون حكم الشعب بالشعب ممكنا ، وعلى بداهة هذا فقد ضاق بالحرية صدر الزمان . والعرب يستطيعون أن يفخروا بأنه جاءت عليهم حقبة من الدهر كانوا فيها من أكثر أهل الأرض رحابة صدر

لقد كان من أسبق صنوف الحجر على حرية الرأى فى الذى نعرف من التاريخ ، الحجر على الرأى الدينى المخالف أن يشيع . والعرب اختلفت فى أحكام دينها الغالب ، وجعلته مذاهب استقرت على أربعة ، يستحكم بينها الخلاف أحيانا إلى حد التناقض ، ومع هذا تجمع بين أهل هذه المذاهب الصلاة وتجمعهم سائر الشعائر ، ولا يخطر على بال أحد أنه ومن على يساره أو على يمينه مختلفان . واتسعت صدور الشرق لمثل هذا فى القرون التى ضاقت فيها صدور الغرب ، فكان الاضطهاد من أجل الرأى فى الدين ، وكان الطرد من الكنيسة ، وكانت محاكم التفتيش ، وذلك فى دين عيسى الذى إن أخذ عليه شئ فى هذا الصدد فهو الزيادة فى الرحابة ، ومقابلة العداوة بالصداقة ، والكراهة بالحب ، والإساءة الزائدة بالإحسان الزائد

ومع هذا فقد أساء العرب إلى حرية الفكر إساءة لا تغتفر أبدا ، ذلك أنهم أغلقوا باب الاجتهاد فى الدين ، ليفرضوا رأى قرن على سائر القرون . فحجروا بذلك على العقول ، وحجروا عليها لما كسبت على الزمان الرجحان ، واتسع أفقها بالعلم ، واجتمع عندها الكثير من الخبرة ومحاصيل الأجيال

على أن الحرية الدينية أصبحت فى أغلب أمم الأرض اليوم عادة تكاد أن تكون شائعة . وما كان ذلك عن رحابة ، ولكن عن قلة خطر الأديان عند من يسدهم سلطان الحظر والإباحة . وقام مقام الحجر على الحرية الدينية الحجر على الحرية السياسية . وأخيرا جاء الحجر على الحرية الاقتصادية ، فهى اليوم أشد أنواع الحريات كراهة إلى ذوى الحكومة والسلطان. ولقد تميز العصر الحديث بقيام دكتاتوريات من صنوف وأنواع ، كان أول شئ خشيته فأهدرته ، حرية الرأى ، يجهر بها الفرد أو تجهر بها الصحافة ، وهى اللسان الذى إذا قال استمعت له ألوف الألوف من الآذان

والرأى العربى يقف من حرية الرأى موقف المظلوم الذى كلما نطق قيل له اخسأ فى السكوت . ومن أمم العرب اليوم ، أمم لا يستطيع بها الرجل المواطن أن يقول إلا همسا . ومنها أمم أكثر مجالا فى القول ، ولكن بها الساسة أحرص ما يكونون على حرية القول وهم فى معارضة ، فإذا ولوا الحكم فتلوا الحبل الذى يلتف على أعناقهم عندما يعودون فيعارضون

إن حرية الرأى والجهر به ، كسائر الحريات ، لابد لها من تحديد وتنظيم ، وإلا كان منها الجور من الفرد على الفرد . ولكن الجهر بالرأى فيما يمس حقوق الناس عامة حق من حقوق الشعب لا مماراة فيه ولا مهادنة . وبهذا يأخذ الفكر الحر ، فيعطى أكبر مجال ، ولا يقف بها إلا حيث يختل الأمن وتهدر الأرواح

المدنية والمساواة .

إن المعانى الإنسانية ، مثل الناس ، بينها أواصر وأرحام ، والمعانى التى تتصل بالتحرير يولد بعضها بعضا ، ويأخذ بعضها عند الذكر برقاب بعض . وكذلك المعانى التى تتصل بتقييد الحرية ونفى الإرادات الإنسانية ، يولد بعضها بعضا ، ويأخذ بعضها برقاب بعض

والمساواة معنى نشأ مع الزمرة الصالحة من المعانى . فنشأ مع الديمقراطية ، ونشأ مع الحرية الفكرية ، إذ ما كان يعقل أن يكون حكم الشعب بالشعب ممكنا إلا أن تكون مساواة فى الحقوق السياسية . وما كانت حرية الفكر ممكنة إلا أن تكون مساواة فى الحرية الفكرية ، ومن هذين هدفت فكرة المساواة بين الناس إلى كل شئ من شؤون الحياة

وإذا نحن نظرنا إلى الوراء البعيد والوراء القريب ، وجدنا أمما قام مجتمعها على الطبقات ، أعاليها الأشراف ، وأسافلها الأنجاس أو أشباه الأنجاس ، وأمما أخرى كانت المساواة فيها مساواة عند الله لا عند الناس ، وأمما أخرى كانت المساواة فيها أملا تحقق أقله وأهدر أكثره ، ثم ذهبت الأيام بالبقية الباقية منه . والمدنية الحاضرة لها معان فى المساواة جميلة ؛ إلا أنها لا تزيد جمالا على معانى القدماء ، ولا عن معان جليلة جاءت بها الأديان . ولكن الفرق واسع بين المعنى الجميل يسكن صدرك ، والمعنى الجميل تجعل منه أسلوبا قائما من أساليب العيش

وفضل المدنية الحاضرة على أكثر المدنيات الغابرة أنها فصلت ما كان قد أجمل ، وأنها خلقت وابتكرت لتنفيذ معنى المساواة أساليب . وسأفصل بإيجاز هذا . ولكن لا ضرر من أن أسبق فأقول ، إن المدنية الحاضرة لم تبلغ فى المساواة بين الناس الغاية ، ولا اقتربت منها ، ولكن خطت إليها الكثير الواسع من الخطوات

المساواة أمام القانون .

وأول المساواة المساواة أمام القانون . وهى لا يمكن أن تكون فى أمة والحكم فيها مطلق . ذلك أن الحكم المطلق يقوم به رجل له بطانة تسنده . والبطانة لها ثمن ، والسند له ثمن . وهى بطانة وهو سند أكثر ما يكون للشيطان ، فهو أفدح ثمنا . والقانون الذى يثغر مرة يثغر مرارا ، ثم يكون كالثوب الذى تهلهل حتى ما تنفع فيه الرقع . والشعوب عانت فى دفاعها عن القانون من نفوذ ذوى الإمرة وذوى المال عناء كبيرا . وقد قضت المدنية ، حيث توجد مزدهرة ، على نفوذ ذوى الإمرة . يقف رجل البوليس السيارة فى الطريق ، وقد اندفعت بما لا يريد لها القانون من سرعة ، فيقضى بغرامة صاحبها . فيحتج هذا بمكانة له أوجاه ، فيبتسم البوليس الصغير الفقير ، وترتفع الغرامة ضعفا أو أضعافا . ولم يستطع القانون بعد أن يقضى على نفوذ المال . ومن بعض أسباب ذلك أن استصراخ القانون نفسه يحتاج إلى المال .

والمساواة فى العدالة تحتاج مع القانون إلى رجال ينفذونه وينفذونه . وهؤلاء أعز مطلبا . من أجل هذا كان الدفاع عن استقلال القضاة بضروب الحمايات ، وكان الحق فى رد القاضى إذا اتصلت به ريبة ، وكان نظام المحلفين زعما بأن الكثرة أعسر أن يتطرق إليها الفساد

وما أحوج أمم الشرق إلى بعض ما وصلت إليه أمم الغرب من مساواة أمام القانون !

البقية فى العدد القادم

أحمد زكى